معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية

د. عايد احمد خوالدة*

أ. سعد محمد حياصات *

الملخص

هدفت الدراسة إلى تعرف معوقات توظيف القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية لنتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير أداة تضمنت (٢٦) فقرة، وزعت على النحو الآتي: المجال الأول: معوقات استثمار مصادر المعرفة البحثية في صناعة القرارات. المجال الثاني: معوقات الربط بين مصدر المعرفة وصانعي القرارات. المجال الثالث: معوقات المستخدمين للمعرفة البحثية في صناعة القرارات، وقد اجري لأداة الدراسة التحقق من صدقها وثباتها، وطبقت على عينة قوامها (١٥٠) قائدا أكاديميا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية من الجامعات الرسمية والخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية، واستخدم الباحثان المنهج المسحي الوصفي كونه الأنسب لمثل هذه الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية : أن جميع المعوقات جاءت بدرجة متوسطه، إذ جاءت متوسطاتها على التوالي(٣.٥٧)-(٣.٦٠)-(٣.٦١) وبإنحراف معياري بلغ على التوالي (٠.٨٠)-(٠.٨٣)-(٠.٨٢) وحظيت بدرجة متوسطة. وقد أظهرت الدراسة أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥) في متغير التخصص (علمي، إنساني) ولصالح أصحاب التخصص الإنساني. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصى الباحثان بمجموعة من التوصيات كان من أبرزها: تخصيص الجامعة ميزانية ووحدات فرعية متخصصة من أجل توظيف نتائج البحوث العلمية في دعم وصناعة القرارات وإيجاد سبل من أجل الحد من معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات،وأجراء دراسات ميدانية تكشف أهمية نتائج البحوث في تطوير الأداء.

الكلمات المفتاحية:- القيادات الأكاديمية، البحث العلمي، معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية، صنع القرارات.

◆ قسم الأصول والإدارة التربوية – جامعة مؤتة

◆ معلم - وزارة التربية والتعليم

Obstacles to the employment of the Results of Scientific Research in the Decision - Making among Academic Leaders in the Jordanian Universities

Abstract

This study aims to identify and discuss obstructions in the application of the findings of scientific research in decision making by university's academic leadership. To accomplish the study objective ،the researcher developed an instrument that includes (26) paragraphs distributed in the following: Obstructions of investment in the research knowledge in decision making; obstructions of the system of connection between findings or the source of knowledge and decision makers; and obstructions of the system of the users of research knowledge in decision making. The instrument of this study was tested for validity and reliability and was conducted on a sample that included (150) academic leaders that were chosen using the random matching approach from official and private universities in the Hashemite kingdom of Jordan.

The researchers used the descriptive survey approach as the best approach for this kind of research. The study reached a number of conclusions. All the obstacles measured moderately ،with the respective averages (3.57) - (3.60) - (3.61) and the standard deviation was moderately (0.80) - (0.83) - (0.82). The study also demonstrated that there are statistical differences at the semantic average of (a=0.05) ،the specialization variable (scientific ،humanitarian) and in favor of the members of the human specialization. In light of the results that the study demonstrated ،the researchers recommend the following: universities should provide a specialized faculty to observe the results of research and use it in decision making. Furthermore ،the universities should provide specialized sub-units for the experimentation ،application and usage of the scientific research findings in supporting and making decisions.

Keywords: academic leaders, scientific research،obstacles to the employment of the results of scientific research.

مقدمة الدراسة

الجامعة كمؤسسة تربوية وتعليمية وتنموية تخرج الكفاءات والقوه البشرية المؤهلة والمدربة، وتلعب دورا فاعلا في تحديد وتكوين شخصية المجتمع، وتعد قمة الهرم التعليمي التي تساعد في حركة النهضة والتنمية.

وتتمثل وظيفة الجامعات في الوقت الحاضر في التعليم الجامعي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وهذه الأهداف وجدت أساسا لتنمية الشخصية الإنسانية وبلورتها وتطورها من خلال إعادة صياغة الإنسان، وتوعية أفراد المجتمع، وإشاعة روح العلم والمنهج العلمي والتعددية الفكرية. ويأتي دور الجامعة في تقديم الحلول والمقترحات لخدمة الجامعة أولا والمجتمع ثانيا من خلال الدراسات والأبحاث العلمية، وتطبيق نتائج الأبحاث التي يتم التوصل إليها لما فيه خدمة المجتمع. (الحياري والعقيل، ٢٠١٤).

ويُعد رئيس الجامعة وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعة من الأشخاص الأكاديميين القادرين على تفعيل وتنمية القرارات التي بدورها ترتقي بالتعليم العالي في محيط البيئة التي ينتمون إليها لما لديهم من ادوار ومسؤوليات تمكنهم من دعم اتخاذ القرار السليم الذي بدوره يدفع الأفراد العاملين والطلبة والهيئات الإدارية والتدريسية نحو الإبداع والابتكار وتطوير البرامج واتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير التعليم الجامعي بصورة عامة (الجعافرة، ٢٠١٤).

فمحور العمل الجامعي هو البحث العلمي، لأن الجامعة هي البيت الحافظ للعلم فهي تنشره وتطوره بالبحث والعلم، باعتباره من وظائفها الأساسية فإذا تخلت عنه أصيب العلم بالجمود والتوقف، فالعلم يعد اليوم سببا رئيسيا من أسباب القوة، إذ لا قوة ولا سيطرة بلا علم ولا معرفة، فبمقدار التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يحققه أي مجتمع في مختلف الميادين تكون قوته، ويتحدد وزنه الدولي، فالسعي إلى تقدم البحث العلمي عنصر هام وحيوي في حياة كل جامعة باعتبارها مؤسسة علمية وفكرية، وأن سمعة الجامعات مرتبطة اليوم بقيمة الأبحاث التي تنشرها لمساهمتها في إيجاد الحلول للمجتمعات التي أنشأتها (الخطيب ، ٢٠١٠).

فالهدف الأساسي للبحث العلمي هو تحسين العمل وتطوير المجتمعات والتطور بشكل عام من أجل النهوض بجميع القطاعات، فالبحث العلمي بخطواته المنظمة يؤدي إلى معرفة موضوعية قاطعة وتوليد قاعدة معرفية متينة ينطلق منها متخذو القرار من أجل الإصلاح والتطوير، وأنه من أهم العوامل التي تساهم في إحداث مظاهر تخلف الإدارة أو تقدمُها في كثير من المؤسسات على اختلاف أنواعها، هي قرارات المديرين والقيادات التربوية إذ إن التقدم الأكاديمي ارتبط ارتباطا وثيقا بأنواع القرارات المستخدمة، وعليه فإن القرارات الأكاديمية يمكن تنميتها نظريا بتوصيات البحوث العلمية وإسهامها بأسلوب علمي في تنمية القرارات وتطويرها. وان

القرارات الأكاديمية تتخذ بأساليب مزاجية في بعض الجامعات وهذا من معوقات التقدم الأكاديمي (مسلم، ٢٠٠٤).

كل ذلك يملي على القيادات التربوية أن تتمتع بالمهارات اللازمة من أجل صناعة القرار التربوي الرشيد. ويترتب على هذه القرارات الأكاديمية إعداد القوى البشرية المؤهلة والمزودة بالمعرفة العلمية والأكاديمية فالقرارات المتخذة من خلال الجامعة والأقسام الإدارية تحدد الطابع المؤسسي للجامعة بما تتضمنه هذه الأقسام من ثقافة تنظيمية وأنماط قيادية منفعية في صنع القرار وأساليب اتخاذه فالمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية وإبداء الآراء والقرارات المبنية على الأساس العلمي والمدعوم من التوصيات ونتائج البحوث العلمية يعزز من فاعلية القرارات ويسهل تطبيقها لأن معظم القرارات الناتجة عن الأقسام الأكاديمية تكون غير مطبقة على أكمل وجه ويوجد معوقات كثيرة لتطبيقها لأنها لا تستند على خطط إستراتيجية لتطبيقها وغير مدروسة بالشكل الصحيح (شطناوي ، ٢٠١٤).

فعدم ربط نتائج البحث بالقرارات معناه عدم استغلال نتائج البحوث في عملية اتخاذ القرارات ومعالجتها للمشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع على جميع الأصعدة حيث أصبح البحث من أجل البحث ذاته ومن أجل نيل الشهادات العلمية أو الترقيات وليس من أجل التطبيق العملي المفيد لهذه الأبحاث في الجامعات والمجتمع ككل. كما إن هناك العديد من الأبحاث والدراسات القيمة التي لا تزال مدفونة في رفوف المكتبات وفي طيها الكثير من الكنوز العلمية ولكن للأسف لم ترى بعد طريقها للتطبيق العملي ومن هذه الأبحاث توجد توصيات على أعلى المستويات العلمية المفيدة التي لم تستغل في الواقع العملي (بوكميش ،٢٠١٤).

ويرتكز البحث العلمي على الباحث المؤهل الذي يقدم أبحاثاً جيدةً يصل بها إلى نتائجَ مفيدةٍ، وربما لا يمتلك البعض من حملة المؤهلات العلمية مهارات البحث بصورة كافيةٍ، فبعضهم فاعل والبعض الآخر قد يؤدي عملاً كبيراً دون أن يكون له دور توجيهي فيه. مع أن أساس فكرة التعاون البحثي ضمن مجموعات بحثية يشرف على كل منها شخصٌ مهيءٌ علمياً وأكاديميا، وإداريا لقيادة البحث والإشراف عليه، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الخبرات التي مر بها، والمعاناة التي عايشها في السابق أثناء كتابة البحوث وتحكيمها، والإشراف على طلبة الدراسات العليا ومتابعتهم (Bland & Ruffin, 1992).

وعلى هدى من توصيات المؤتمرات ذات الشأن بالبحث العلمي في مختلف مجالاته يتضح أن وتيرة المناداة قد ارتفعت بضرورة التمييز بين البحث الذي يستهدف التوصل إلى استنتاجات وتعميمات وبين البحث الذي يستهدف دعم صناعة القرارات، ولا يكتفي بتقديم معرفة عامة مجردة لا تلبي إلا الإحتياجات البحثية للباحثين وتفتقر إلى الصحة الإيكولوجية، إذ إنها لا

تصلح لأن تستخدم في تحسين العمل ودعم صناعة القرارات (الشيخ، ١٩٩٨).

فتشخيص الواقع في مؤسسات التعليم العالي والوقوف على مشكلاته بشكل علمي دقيق واستبصار مستقبلة واتخاذ قرارات تمتاز بالعقلانية والرشادة لا يمكن أن يتحقق ذلك كله إلا بإعتماد نتائج البحث العلمي كمصدر من مصادر دعم القرارات الذي يركن إليه، ولا مناص للقادة في مؤسسات التعليم العالي من توظيف نتائج البحوث العلمية في القرارات التي يتخذونها كمرتكز من مرتكزات التحول بالتعليم العالي نحو التحسين والتطوير والإصلاح.

مشكلة الدراسة

انبثقت مشكلة الدراسة من مصدرين مهمين -كما يرى الباحثان- **المصدر الأول**: ذاتي جاء من شعور الباحثين وحسهما بأن البحوث والدراسات التي تجرى في سياق التعليم العالي تقتصر في الغالب على أهداف (برجماتية) نفعية سواء ما كان يجري منها على مستوى طلبة الدراسات العليا، أو ما يجريه أعضاء هيئة التدريس من بحوث، إذ أنها تركز على أهداف هامشية تتمثل بالنسبة لطلبة الدراسات العليا في نيل الدرجة العلمية، إذ لا عملية ناظمة لتوجيه أولئك الطلبة نحو مشكلات حقيقية في السياقات المختلفة، لتكون أبحاثهم ذات قيمة مضافة في المجالات التي تجرى فيها، ولا اهتمام واضح في استثمار نتائج تلك الأبحاث من قبل القيادات الأكاديمية في الجامعات، بل تبقي تلك الأبحاث حبيسة أدراج الكتب والمكتبات، وليس هناك إستراتيجية واضحة لإيجاد أنظمة ربط بين تلك الأبحاث والمستفيدين منها.

أما فيما يتعلق بأبحاث أعضاء هيئة التدريس، فمن الملاحظ أن غاياتها تنحصر كذلك في أهداف نفعية تتمثل في تحقيق مكاسب خاصة لأعضاء هيئة التدريس مثل التثبيت الوظيفي، أو الانتقال من فئة إلى أخرى، أو الترقية من رتبة إلى أخرى فينتهي المطاف بتلك الأبحاث بأن تنشر في المجلات المعتمدة العالمية والإقليمية والمحلية دون أدنى اهتمام باستثمار نتائجها من قبل القيادات الأكاديمية في دعم وصناعة القرارات في مؤسسات التعليم العالي.

ولقد دفع هذا الحس الذاتي بالباحثين إلى **مصدر المشكلة الثاني**: المصدر الموضوعي في أن يتابع الدراسات العالمية والإقليمية والمحلية حول هذا الموضوع، ليجد ما يؤكد حسهما وتخمينهما وشعورهما بهذه المشكلة، إذ أشارت كثير من الدراسات، عبد الحليم،(١٩٨٣)، والشيخ، (١٩٩٨)، والثبيتي، (١٩٩٨)، وبوكميش، (٢٠١٤)، وأعبيان، (٢٠١٢)، و(1997) **m**aclean، و(2000) ordonez،و(2003) lovat،و(2006) ernesto، و(2009)milkman،

إلى مشكلة الدراسة من زوايا عدة تمثلت في ضرورة أن تكون المعرفة البحثية المنتجة داعمة لصناعة القرارات، وأقترحت سبل تنظيم تفعيل الاهتمام بتوظيف نتائج البحوث في صناعة القرارات، والتخلي عن أتخاذ قرارات مزاجية في حل المشكلات وأعتماد نتائج البحث العلمي في ذلك، وعرض أبرز المعوقات التي تعترض طريق توظيف نتائج البحوث العلمية، وتشخيص واقع دعم البحث العلمي من قبل الجامعات، ودور البحث العلمي في التنمية المستدامة، وأستثمار نتائج البحث العلمي في صناعة السياسات التعليمية وتوجيهها، واستثمار نتائج البحث العلمي في تلبية الحاجات الاقتصادية والأجتماعية كهدف من أهداف الجامعات الرئيسية.

وبشكل خاص أشارت كثير من الدراسات والتقارير والندوات إلى مشكلة الدراسة وعززت تناولها في الجامعات الأردنية، فقد شكا كثير من الباحثين والمتخصصين في ميدان البحث في الجامعات الأردنية والقطاع الخاص من عدم الأخذ بنتائج بحوثهم التي يمكن أن تفيد صانعي القرار وتحل مشاكل المؤسسات الوطنية وأجمعوا خلال ندوة متخصصة نظمتها الجمعية الأردنية للبحث العلمي على ضرورة ردم الفجوة بين صناع القرار والباحثين ووضع نتائج بحوث الجامعات بين أيدي صناع القرار، وأشاروا إلى أن خِبرة واهتمام متخذ القرار وصانعه تختلف عنها لدى الباحثين الذين غالبا ما تتمحور أبحاثهم حول غايات برجماتية نفعية. ودعوا إلى أن تكون البحوث قابلة للتطبيق ومفيدة لمستخدميها من متخذي القرارات وصانعيها (الجمعية الأردنية للبحث العلمي، ٢٠١٦).

ورأى بعض المهتمين في هذا الميدان أنَّ المسألة لا تتعلق بالمعيقات المادية كما يتوهم البعض بقدر ما تتعلق بتنظيم عملية إجراء البحوث وربطها بمصادر المعرفة المختلفة وبمستخدميها، وغياب ثقافة البحث العلمي وتوجيهه الوجهة التي تخدم الأهداف والأولويات المجتمعية، وقد أكدوا أن فوائض البحث العلمي المخصص للجامعات الرسمية في العامين ٢٠١٠ و٢٠١١ قدرت بـ (٩) ملايين دينار لم تستفد منها الجامعات الرسمية (الزعبي، ٢٠١٧).

كما أكدت بعض الدراسات التي أجريت في هذا الصدد على الجامعات الحكومية الأردنية أن المشكلات المتعلقة بالبحث العلمي في الجامعات الأردنية تمثلت بمجالات رئيسة جوهرية ثلاثة هي: الإدارية والمالية والسياسية (الرفاعي وآخرون، ٢٠١٥).

لذا تلخصت مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي الآتي :-

ما معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية ؟

أهمية الدراسة

تُعد هذه الدراسة مهمة لمتخذي القرارات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفي الجامعات، إذ تبصرهم بمعوقات توظيف القيادات الأكاديمية لنتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات، وتمكنهم من الوقوف على هذا الواقع ليكون مدعاة لإعادة التفكير في هذا الميدان، وشموله بالخطط الإستراتيجية المستقبلية كحاجة من الحاجات الملحة لمؤسسات التعليم العالي في الأردن.

وتزود الدراسة الباحثين في هذا الميدان بأدب نظري مهم قد يكون رافداً لهم في إجراء دراسات متقدمة لهذا الموضوع تشخص الواقع، وتقدم لهم نماذج مقترحة لتجاوز المعيقات وتخطيها.

أهداف الدراسة وأسئلتها

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صنع القرارات لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم ؟

السؤال الثاني: هل تختلف استجابات القيادات الأكاديمية عن معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صنع القرارات عند مستوى دلالة (α =0.05) باختلاف المسمى الوظيفي، (رئيس جامعة، نائب رئيس جامعة، عميد كلية، رئيس قسم) تخصصاتهم، (علمي، إنساني) خبراتهم، (أقل من ٥ سنوات) (٥ سنوات أقل من ١٠ سنوات) (١٠ سنوات فأكثر) الجامعة التي يعملون بها، (رسمية، خاصة).

حدود الدراسة ومحدداتها

تتحدد نتائج الدراسة الحالية بعدد من الحدود والمحددات هي على النحو الآتي :

الحدود البشرية : اقتصرت الدراسة الحالية على رؤساء الجامعات ونواب الرؤساء وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة الآتية:- (الجامعة الأردنية، جامعة مؤتة، جامعة عمان الأهلية، جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، جامعة الأميرة سمية، جامعة عمان العربية، الجامعة الهاشمية، جامعة فيلادلفيا، جامعة اليرموك).

الحدود الزمانية : تحددت نتائج الدراسة الحالية بزمن تطبيقها في العام الجامعي (٢٠١٥)

الحدود الموضوعية : تحددت نتائج هذه الدراسة بالأداة التي تم تطويرها من قبل الباحثان لجمع بيانات الدراسة، لذا فإن تعميم النتائج سيكون مقيدا بدلالات صدقها، ومعاملات ثباتها ومدى الاستجابة الصادقة والجادة والموضوعية لأفراد عينة الدراسة.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

ورد في الدراسة الحالية مجموعة من المفاهيم الاصطلاحية والإجرائية مما استوجب تعريفها على النحو الأتي:-

القيادات الأكاديمية : هم الأشخاص الذين يشغلون أدواراً موصوفة ومحدده، ويمتازون في التأثير فيمن حولهم ممن يعملون معهم لتحقيق أهداف منشودة (حسان والعجمي، ٢٠١٣).

ويعرفهم الباحثان إجرائياً: بمن يشغلون مواقع قيادية في الجامعات الأردنية وتخولهم تلك المواقع أتخاذ قرارات متعلقة بالعمل الجامعي وهم: رؤساء الجامعات، ونوابهم، وعمداء الكليات، ورؤساء الأقسام الأكاديمية.

معوقات توظيف البحث العلمي: عرفت المعيقات لغوياً: بأنها "من لا يزال يعوقه أمراً عن حاجته وعاقه عوقاً منعه وشغله عنه" (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤)، وعرفت مفاهيمياً بأنها: "كافة أشكال المعيقات التي تحول دون توظيف نتائج البحوث العلمية فيما أنشئت من أجله" (بوكميش، ٢٠١٤).

ويعرفها الباحثان إجرائيا: بكل ما يعترض الاستفادة من نتائج البحث العلمي في مجال: استثمار مصادر المعرفة البحثية، ومجال الربط بين مصدر المعرفة وصناع القرار، ومجال المستخدمين لمصادر المعرفة البحثية والتي صممت الأداة في ضوئها.

الإطار النظري

تناول هذا الجزء من البحث المواضيع ذات العلاقة بموضوع الدراسة (البحث العلمي، واتخاذ القرارات، ومعوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في اتخاذ القرارات على النحو الأتي:

البحث العلمي

تطور البحث العلمي وفق للقواعد والآليات التي يتبعها العلماء في حل المشكلات التي تعترضهم فوظيفة العلم هي إقامة القوانين العامة التي تحكم اكتشاف الأحداث والظواهر والمسائل التي يبحثها وهي ليست متفق عليها منذ بداية التفكير العلمي، بل طورت وتنوعت عبر مراحل تاريخية متعددة أدت كل مرحلة إلى التوصل لبعض القوانين والتفسيرات العلمية للظواهر المحيطة بنا، لكن حينما تفشل نظرية أو تفسير في حل مشكلة

مستجدة تظهر نظرية أخرى أكثر شمولية وقدرة على التفسير وهكذا تطورت مناهج البحث العلمي. (إبراهيم، ٢٠١٢).

ويعرف المنهج العلمي بأنه: الطريق الذي يسلكه الباحث للتعرف إلى الظاهرة ،أو المشكلة موضع الدراسة والكشف عن الحقائق المرتبطة بها؛ بغرض التوصل إلى إجابات على الأسئلة التي تثيرها المشكلة، أو الظاهرة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات لتجميع البيانات وتحليلها والتوصل إلى النتائج التي تساعد في الإجابة عن تلك التساؤلات (العبيدي والعبيدي،٢٠١٠).

إن هدف الجامعات الأول هو البحث العلمي، لان الجامعة هي منبع العلم وتشكل مخرجات البحث العلمي مصدرا من مصادر القوة إذ لا سيطرة ولا قوة ولا تقدم إلا بالعلم والمعرفة فبمقدار التقدم العلمي الذي يحققه أي مجتمع تكون قوته، ويتحدد وزنة الدولي، لذا تتنامى اهتمام دول العالم بجامعاتها وبما تنفقه على البحث العلمي في تلك الجامعات على أنه استثمار في رأس المال الفكري الذي أصبح من سمات عصر اقتصاد المعرفة، فأصبح البحث العلمي عنصرا هاما وحيويا في حياة المجتمع بشكل عام وفي حياة كل جامعة بإعتبارها مؤسسة علمية وفكرية راعية للبحث العلمي، ومستثمرة لنتائجه في قطاع الحياة المختلفة، حيث أنه أصبح مرتكزا من مرتكزات المفاضلة بين الجامعات وتصنيفاتها العلمية، تقاس قيمته بمدى قدرته على إيجاد حلول للمشكلات المجتمعية والخروج من الأزمات التي فرضها عصر العدو السريع. (الخطيب،٢٠١٠).

ويعد البحث العلمي الوسيلة التي تمكن الدول من الارتقاء والتقدم والسيطرة في كافة المجالات. والدول التي لم تعط أهتمام للبحوث العلمية لن تتقدم ولن تحقق التنمية الشاملة وهناك عوامل عدة كانت سببا في غياب الوعي بأهمية البحوث العلمية ومن أهمها، عدم إدراك أهمية البحوث وما يترتب عليها من تقدم مأمول وضعف التمويل المالي للبحث العلمي. ويقاس واقع البحث العلمي في العالم الثالث بمقدار ما ينتجه من مقالات علمية محكمة في مجلات علمية دولية رئيسية فلا يشكل نصيبه (١٠٪) مما ينتجه العالم ككل، (الجرجاوي وحماد، ٢٠٠٥).

ويوجد مشكلة خفية تعاني منها الأبحاث العلمية في الدول النامية، وهي ضعف الارتباط بين الأبحاث وبين الثقافة الوطنية والقومية، وهنا تعجز الأبحاث عن تقديم حلول للمشكلات الناجمة عن التغيير الاجتماعي، وترتبط هذه المسألة بتدفق المعلومات للبحث العلمي، إن معظم علماء الدول النامية لا يكادون يعرفون تراث أمتهم بل أن بعضهم يعد هذا التراث معوقا للتقدم ويمكن تفسير هذا بالأسباب الآتية : (Abu-Hatab , 1997).

- عدم ربط نتائج البحث العلمي بالتنمية مفادها عدم استغلال نتائج البحوث العلمية في عمليات التنمية ومعالجتها المشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع على جميع الأصعدة، وإن البحث العلمي أصبح من أجل البحث ذاته لنيل الشهادات والدرجات العلمية أو الترقية، وليس من أجل التطبيق العملي المفيد للمجتمع، كما أن هنالك الكثير من الملتقيات العلمية التي تُنظم هنا وهناك وتخرج بتوصيات مفيدة، لكنها لم تستغل في الواقع العملي (بوكميش، ٢٠١٤).
- وجود فجوة بين هيئات البحث والبيئة المحيطة إذ أن وجود فجوة بين هيئات البحث والبيئة المحيطة يعني غياب الترابط العضوي والتنسيق الوظيفي بين الجهات المعنية بالبحث العلمي وبين باقي الهيئات والمؤسسات والقطاعات الموجودة داخل المجتمع (جوان، ٢٠١٤).

ولابدَّ من السؤال هل استطاعت نتائج البحوث العلمية توليد المعرفة الجيدة المبتكرة التي تسهم في التطور والتنمية، فضعف العلاقة بين البحوث العلمية وتطبيقها في جميع الميادين يتطلب ذلك اقتراح استراتيجيات عملية لردم الفجوة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، إذ أن هذه القضية تثير الجدل الواسع نظرا لتعدد متغيراتها وتعقيدها سواء على البحوث العلمية أم على تطبيقها في الميادين ولأجل أن يكون البحث فعالاً وموثوقا فيه يجب أن يتسم بخطة واضحة يحدد من خلالها نوع المتغيرات وعددها وعلاقتها ببعضها البعض ومدى الصدق والثبات وأدوات جمع البيانات المستخدمة وتحديد العينة التي تمثل المجتمع المطلوب وسلامة التحليل الإحصائي وعلاقة ذلك بتفسير النتائج وصدقها الداخلي والخارجي، من أجل أن تكون قابلة للتطبيق (الثبيتي، ١٩٩٨).

معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في اتخاذ القرارات

ثمة فجوه بين نتائج البحث العلمي وصناع القرارات وثمة إجماع على أن البحث العلمي وصنع القرارات عالمان مختلفان لكل منهما ثقافته الخاصة التي تميزه عن الآخر، فمن ناحية أولى تختار الأسئلة البحثية في ضوء أهميتها البحثية وليس في ضوء أهميتها العلمية، في حين ينصب الاهتمام في صنع القرارات على موقف علمي غير مرض أو باعث على الاستياء يتطلب تحديد إشكاليته الكثير من التأويل والتدبر، ومن ناحية ثانية فإن المعايير التي يحكم بها على جودة البحث هي معايير الصحة أو المقبولية التي تضعها العشيرة البحثية ذات العلاقة، في حين يحكم على جودة القرار في ضوء نجاعته العلمية في التغلب على جوانب عدم الرضا في الموقف العملي، ومن ناحية ثالثة فإن البحوث العلمية الكمية غالبا ما تهتم بالنتائج القابلة للتعميم إذ تلغي السياقات المتباينة وتجتث الظاهرة من سياقها إذ لا تكون التعميمات عونا على فهم الإشكاليات التي تنطوي عليها مواقف معينة ومن ناحية رابعة أن الزمن الذي يستغرقه البحث العلمي منذ وجوده فكرة وحتى نشره في دورية محكمة تجعل متخذ القرار أمام أمر

صعب في أستخدام نتائج البحث. فالقرار محكوم عادة بالإلحاحية والآنية ولا يكمن تأخيره. (الشيخ،١٩٩٨).

وقد عزت كثير من الدراسات الفجوة بين نتائج البحث العلمي وصناعة القرارات إلى غياب ثقافة البحث العلمي والتركيز على الشكليات وإهمال المحتوى وغياب الجدية وضعف مؤسسات رعاية البحث العلمي. (عمر،٢٠١١).

كما أن وجود فجوة بين هيئات البحث والبيئة المحيطة وغياب الترابط العضوي والنسق الوظيفي بين الجهات المعنية بالبحث العلمي وبين باقي الهيئات والمؤسسات والقطاعات الموجودة داخل المجتمع يتطلب اقتراح استراتيجيات علمية لردم الفجوة بين الجانب النظري والجانب التطبيقي (جوان،٢٠١٤) ومعالجة قصور الرؤية الإستراتيجية لدى القيادات المشرفة على البحث العلمي وتحديد أولوياته، وإيجاد ثقافة واعية بأهمية البحث العلمي وبجدوى نتائجه وتوجيهه نحو ميادين العمل ومتابعة وتقييم نتائجه من الناحية العملية. (بوكميش، ٢٠١٤).

ولكون الجامعات سياقات تربوية فقد أشارت بعض الدراسات إلى أسباب تدني كفاءة البحث في الميدان التربوي والشك في مصداقيته وعزت ذلك إلى أسباب من أهمها:

- الأبحاث التربوية غامضة وغير مقنعة بما فيه الكفاية نظراً لتدني كفاءتها في إقناع صناع القرار والمستفيدين منها، حيث تعاني من طريقة عرضها مما ينعكس على التوصيات المتمخضة عن النتائج، وقد يعود ذلك إلى كثرة المتغيرات التي تؤثر في العملية التربوية وتعدد أسبابها مما يجعل نتائج البحث في كثير من الأحيان محدودة، فقد تتطلب دراية ببعض المشكلات التعليمية وتحييد بعض المتغيرات الدخيلة لرفع كفاءة العملية التفسيرية للبيانات، مع الاعتراف بصعوبة تحقيق ذلك (Kennedy, 1997).
- لا يعطي الباحث للتكاليف التي تترتب على توظيف نتائج البحوث العلمية أي أهمية، بينما نجد أن صاحب المهنة أو الذي يعمل في مجال التخطيط التعليمي أو السياسات التعليمية يفكر في التكاليف التي يتطلبها تنفيذ هذا المشروع أو ذاك، خاصة إذا كان تنفيذ بعض البرامج يحتاج إلى تعديل في مسارات العملية التربوية من قبل مخططي السياسة التعليمية، ومن هذا المنطلق فإن قراءة مخططي السياسة التعليمية والتربوية لنتائج البحث لا تخلو من نظرة للعلاقة بين التكاليف المادية والمعنوية والمردود من البرامج التي يريدون تطبيقها، هذا بالإضافة إلى وجود عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وأنظمة تعليمية مركزية لا تقبل الحوارات النقدية التي هي أساس البحث (Donmoyer , r, 1996).

ولقد خلصت كثير من الدراسات التي تم استقصاؤها إلى جملة من المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحث العلمي في صنع القرارات وعلى النحو الآتي:

أولاً: معوقات جمع البيانات

عندما يقوم الباحث في جمع البيانات فإنه يواجه العقبة الأكبر إما في نوعية العينة التي يتم جمع البيانات منها، أما الباحث نفسه فانه لا يدرك أهمية وقيمة البحث المنشور وندرة المراجع ومراجعها القديمة إجمالا تشكل عائق أمام الباحث في جمع البيانات، ومن المعوقات التي تواجه البحوث بشكل عام: (الملثم وآخرون، ٢٠١١). أولا: عدم إدراك الباحث لأهمية بحثه وضرورة نشرة وتوثيقه أحيانا الكسل وعدم التفرق لإعداد التقارير وكتابتها. ثانيا: ضعف مستوى البحوث الذي يرجع إلى عدة أسباب منها (تدني مستوى اللغة، عدم وضوح المشكلة البحثية، وأحيانا ضعف مستوى الباحثين أنفسهم عدم الاستقرار النفسي، وعدم وجود محفزات للنشر، وعدم توفير البيئة الملائمة. ثالثا: عدم توفير الدوريات الحديثة وفقر مكتبات الجامعة للمراجع الحديثة ومواعين النشر وبطء في التحكيم والنشر عدم وجود بنية في الطباعة والزيادة المضطرة في تكلفتها وابتعاد البحوث عن الواقعية. رابعا: غياب التدريب في مجال إجراء البحث العلمي والكتابة العلمية.

ثانياً : غياب وقصور أهداف واستراتيجيات البحث العلمي

يؤدي غياب سياسات البحث العلمي إلى غياب الخطط الإستراتيجية متكاملة للبحث العلمي التي تتضمن تحديد الأهداف والأولويات والمراكز البحثية اللازمة وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية. وقد يعزى السبب في عدم وجود أو قصور أهداف واستراتجيات البحث العلمي في العالم العربي إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للتنمية بالدول وعدم وجود نظرة شمولية لأدوار ولمساهمات مختلف الهيئات بالدولة في هذه التنمية، هذه إلى جانب قصور الرؤية الإستراتيجية لدى القيادات المشرفة على البحث العلمي، إضافة إلى غياب الاعتقاد الراسخ بأهمية البحث العلمي ودوره في إحراز التنمية وجعله دفة لقيادة جهود التنمية لدى بعض القيادات السياسية والإدارية وترتبط هذه المشكلة في غياب وانعدام إجراءات المتابعة والتقييم (بوكميش، ٢٠١٤).

ثالثاً: ضعف التمويل المالي للبحث العلمي

يعاني البحث العلمي في العالم العربي من ضعف التمويل المالي ذلك مقارنة بالدول المتقدمة، حيث إنه لم يتجاوز في سنة ال (٢٠٠٧) في معظم الدول العربية نسبة ١٪ من إجمالي الدخل الوطني في حين إنه تجاوز ٢ ٪ في معظم الدول المتقدمة، لا شك أن ضعف التمويل المالي للبحث العلمي هو

نتيجة منطقية للمعوقين السابقين، ففي ظل عدم وجود خطة إستراتيجية واضحة للتنمية وعدم فهم وتحديد لدور البحث العلمية في هذه الإستراتيجية فلا يمكن تقديم أموال كافية ومحفزة على النحو الموجود في الدول المتقدمة، خاصة في الدول العربية ذات الموارد البترولية الهائلة التي تستطيع أن تقدم تمويل مالي مجزي للبحث العلمي ،أي أن المسالة ليست مسألة عجز أو شح مالي، إنما هي مسألة إيمان بقيمة البحث العلمي وإدراك أهميته في التنمية والتقدم وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والأمن الغذائي والرفاهية للمواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية، ومن جهة أخرى يعاني البحث العلمي في العالم العربي من ضعف مشاركة القطاع الخاص في تمويله والاعتماد في ذالك على ميزانية الدولة على اختلاف ما هو سائد في الدول المتقدمة. (العساف، ٢٠١٠).

رابعاً: عدم وجود حوافز مالية ومجلات علمية متخصصة للباحثين

إن الباحث إنسان يجذبه المكافآت أو التعزيزات التي تدفع الباحثين للعمل المستمر، والتفاني في سبيل الوصول إلى الحقيقة من خلال دراسات رصينة تدفع عجلة التقدم للإمام، مع العلم أن أغلب المجلات الموجودة والدوريات والمجلات والمراجع الموجودة في الجامعات غير متخصصة بالشكل المطلوب وخاصة ما يصدر من كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات بشكل عام، ويوجد عواقب وقيود للوصول إلى هذه المعلومات والأبحاث إذا أنها تخص شريحة معينة من المجتمع مما يصعب الوصول إليها (بوكميش، ٢٠١٤).

أن غياب الترابط العضوي والتنسيق بين هيئات البحث والبيئة المحيطة يولد فجوة كبيرة، وهذا الوضع قد يجعل البحث العلمي يسير في اتجاهات بعيدة عن الواقع ومن ثم لا يساهم بشكل فعال في حل المشكلات وأزماته هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد بأن الهيئات والمؤسسات التي لديها مشكلات لا تتصل بهيئات البحث لأجل معالجة مشكلاتها وحلها بطريقة علمية، فمن جهة نسجل انغلاق الجامعة على نفسها وعدم انفتاحها على محيطها، ومن جهة أخرى نسجل عدم وعي هيئات المجتمع بأهمية البحث ودورة في حل مشكلاتها، وهذا كله بسبب عدم وجود ثقافة تقدير العلم والإيمان بقيمته وأهميته (بوكميش، ٢٠١٤).

الدراسات السابقة

تناول هذا الجزء من البحث الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة: البحوث العلمية، صناعة القرار، توظيف نتائج البحوث في صنع القرار. وسيتم عرضها وفق تسلسلها الزمني وعلى النحو الأتي :

الدراسات العربية

دراسة أجراها عبد الحليم (١٩٨٣) بعنوان العلاقة بين البحث التربوي وقرارات التنفيذ. هدفت إلى معرفة مدى الاستفادة من توصيات البحوث العلمية في توجيه صناعة القرارات والممارسات الأكاديمية والتربوية في الجامعات الجزائرية. واستخدم الباحث المنهج النوعي التحليلي بمراجعه وتحليل مجموعه من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها: اضطراب مفهوم البحث التربوي ووجود فجوة واسعة بين المهتمين بالتعليم والباحثين سببها ضعف الثقة بنتائج البحوث وعدم وجود أولويات للبحث التربوي وتقصير الباحثين في توجيه بحوثهم بما يخدم متخذي القرارات.

وأجرى الشيخ (١٩٩٨) دراسة بعنوان التجسير بين البحث التربوي والقرارات التربوية. هدفت إلى سد الفجوة القائمة بين نتائج البحث التربوي والقرارات التربوية. واستخدم الباحث المنهج النوعي التحليلي بمراجعة الأدب النظري العربي والأجنبي ذي العلاقة بمتغيرات الدراسة. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها وجود فجوه كبيرة بين نتائج الأبحاث وصناعة القرارات واقترح الاستناد إلى ثلاثة نماذج يمكن أن تكون مفيدة في جسر الفجوة بين نتائج البحوث العلمية وصناعة القرارات هي: نموذج البحث والتطوير والنشر، نموذج حل المشكلات في استخدام المعرفة البحثية، نموذج الربط بين البحث التربوي ومستخدمي المعرفة البحثية.

كما أجرى الثبيتي (١٩٩٨) دراسة بعنوان معوقات تطبيق نتائج البحوث التربوية في الوطن العربي بين الواقع والمأمول إذ هدفت الدراسة إلى تناول أهم العوامل التي أدت إلى ضعف العلاقة بين نتائج البحوث التربوية، وبين تطبيقاتها الميدانية واقترح استراتيجيات عملية لردم الهوة بين الجانبين وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز عوامل الضعف تتمثل في معوقات تتعلق بطبيعة البحث التربوي نفسه. ومعوقات تتعلق بعدم وجود إستراتيجية واضحة ومحددة لتوصيل المعلومات المنتجة من البحث التربوي إلى المستفيدين منها في التخطيط التربوي والتنفيذ الميداني على حد سواء، وفي ضوء ذلك اقترح الباحث تكوين لجنة عليا للتنسيق تكون مهمتها الإشراف على كيفية استثمار نتائج البحث التربوي في عملية التخطيط التربوي والتطبيق الميداني بعد التأكد من سلامة النتائج فنيا إذ تعمل تلك اللجنة كوسيط لنقل المعرفة وتحويلها على شكل ملخصات تنفيذية،

وتكوين لجان فرعية في إدارات التعليم المحلية تعمل كحلقة وصل بين اللجنة العليا والمنفذين للسياسة التعليمية بالإضافة إلى التدريب والمتابعة وعملية التقويم.

وأجرى اعبيان (٢٠١٢) دراسة بعنوان دور الجامعات الفلسطينية بجامعة محافظة غزة في دعم البحث العلمي وسبل تطويره، هدفت الدراسة إلى تعرف دور تلك الجامعات في دعم البحث العلمي من وجهه نظر أعضاء الهيئة التدريسية وتعرف سبل تحسين دور تلك الجامعات في دعم البحث العلمي وأستخدم الباحث منهج البحث الوصفي المسحي وطبقت الدراسة على عينة قوامها (١٥١) عضو هيئة تدريس وكان من أبرز نتائجها: أن دور تلك الجامعات في دعم البحث العلمي كان متوسطا. وتمثلت سبل دعم البحث حسب استجابات أفراد عينة الدراسة في تحديد فلسفة بحثية ووضع خارطة وطنية للجامعات الفلسطينية تحدد أولويات البحث العلمي وآليات أستثمار نتائجه وزيادة الموازنة المخصصة له وتوفير حوافز مادية للباحثين وزيادة مساهمة الجامعات في تكاليف نشر الأبحاث والكتب والرسائل الجامعية.

وأجرى بوكميش (٢٠١٤) دراسة بعنوان معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية في العالم العربي. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية البحوث كعامل مهم في تحضر الدول وتقدمها وأستخدم الباحث المنهج النوعي التحليلي وذلك بمراجعه الأدب النظري العالمي والعربي وكان من ابرز نتائجها أن الإنفاق على البحوث العلمية يمثل متغيرا مهما في تقدم الدول المتقدمة وأن قلة الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية يشكل عائقا مهما من عوائق توظيف البحث العلمي في دول العالم العربي وذلك لغياب الأهداف الواضحة للتنمية وضعف إستراتيجيات البحث العلمي وتدني مستوى الشراكة والتعاون بين هيئات البحث العلمي والبيئة المحيطة وضعف ربط نتائج البحوث العلمية بالتنمية.

الدراسات الأجنبية

أجرى maclean (1997) دراسة هدفت إلى معرفة أثر البحوث التربوية في صناعة القرارات في مدينة بانكوك. واستخدمت الدراسة منهج البحث النوعي التحليلي وذلك بمراجعة الأدب النظري والمتعلقة بهذا الموضوع من دراسات وأوراق مؤتمرات منظمة اليونسكو، وتوصل الباحث إلى نتائج كان من أبرزها: أن البحوث التربوية تساهم مساهمة فاعلة في صياغة وتحليل السياسات التربوية ودعم صناعة القرارات التعليمية وان هناك حاجة ملحة لإجراء دراسات نقدية حول البحث العلمي وعملية رسم السياسات وصناعة القرارات لإيجاد سبل بنائه وواقعية لاستثمار نتائج البحوث في صناعة القرارات التربوية وتوجيه الباحثين لما يخدم صناع القرار وتطوير وتحسين العملية التعليمية والممارسات الإدارية بشأنها.

وأجرى (2000) Ordonez دراسة بعنوان أثر البحوث التربوية في القرار والممارسة. مدينة بانكوك. واستخدمت الدراسة منهج البحث النوعي التحليلي وتوصلت إلى مجموعه من النتائج كان من أبرزها: أن ميادين البحث الملحة تنحصر في إعادة هندسة نظم التعليم ورفع جودته وتعزيز الكفاءة الداخلية لأنظمته واستخدام الموارد بكفاءة وفعالية عالية لتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية.

وأجرى، (2003) lovat دراسة بعنوان العلاقات بين البحوث واتخاذ القرارات في مجال التعليم والتدريب. جامعة نيوكاسل استراليا. واستخدمت الدراسة منهج البحث النوعي التحليلي وذلك بمراجعة الأدب المتعلق بمتغيرات الدراسة، وكان من ابرز نتائجها: أن الأبحاث التي تؤثر نتائجها بشكل مباشر على الممارسات هي تلك الأبحاث التي تجرى حول القضايا المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني ويقوم بها باحثون هم على استعداد لفهم ومعايشة ثقافة القطاعين السابقين ويمنحون وقت اكبر لمتابعة وفحص أثر نتائج أبحاثهم في الواقع الميداني التطبيقي إذ أن هذه البحوث يكون لها أثر اكبر حينما توجه نحو احتياجات علمية تطبيقية حقيقية.

وأجرى (2006) Celia و Báscolo دراسة بعنوان "استخدام نتائج الأبحاث في عملية صناعة القرار: الصياغة والتطبيق". الجامعة الوطنية روزاريو الأرجنتين. واستخدم الباحث المنهج النوعي التحليلي بإجراء مراجعة نقدية للمؤلفات النظرية المتعلقة باستخدام نتائج البحث العلمي في صياغة السياسات وتطبيقها وكان من أبرز نتائجها عرض الاستراتيجيات تطبيق المعرفة العلمية نتائج البحث العلمي في تحسين الممارسات ليستفيد منها صانعو القرارات ومتخذوها في المؤسسات التعليمية.

وأجرى (2009) Milkman ، Chugh وBazerman، دراسة هدفت إلى تطوير عملية صناعة القرار في جامعة هارفارد، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي التحليلي لاستقراء أفضل الاستراتيجيات التي قدمتها البحوث العلمية لصناعة القرارات ومساعدة متخذي القرارات في تبنيها، وتجنب التفرد بها وتأثرها بذاتيته وكان من ابرز نتائجها: أن أفضل الاستراتجيات هي تلك التي تعتمد على الاختيار التجريبي للوصول إلى قرارات أفضل لأنها تجنب متخذي القرار بالوقوع بالأخطاء والتقليل من التكلفة في صنع القرار وتقود إلى اتخاذ قرارات راشدة وموضوعية من شأنها تحسين العملية التعليمية.

وأجريتا (Nourah & Monira, 2014) دراسة هدفت إلى تعرف عقبات البحوث العلمية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة الأميرة نوره في المملكة العربية السعودية، واستخدمتا منهج البحث الوصفي المسحي، وطبقت الدراسة على عينة قوامها (١١١) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة المعيقات في مختلف المجالات التي غطتها أداة الدراسة جاءت بدرجة متوسطة حسب استجابات عينة الدراسة

عنها، إذ بلغت في مجال العقبات التنظيمية والمهنية (٢.٧٦) وفي مجال العقبات المجتمعية (٢.٦٤) وفي مجال العقبات الشخصية والأسرية (١.٨٧) وفي مجال العقبات المهارية الفنية (١.٧٠)، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير العمر والرتبة الأكاديمية والتخصص العلمي.

التعقيب على الدراسات السابقة

يمكن التعقيب على الدراسات السابقة من ثلاثة منطلقات يعدها الباحثان مهمة هي:- **الالتقاء – الاختلاف – التميز**.

الالتقاء : لقد أفادت الدراسة من الدراسات السابقة في مجالات عدة منها ما وفرته تلك الدِراسات من أدب نظري ذي علاقة بمتغيرات الدراسة الحالية وخصوصا دراسة الشيخ، (١٩٩٨) ودراسة الثبيتي، (١٩٩٨) ودراسة اعبيان، (٢٠١٢) ودراسة بوكميش، (٢٠١٤) ودراسة maclean (1997) ودراسة lovat (2003) ودراسة Ordonez (2000) ودراسة celia (2006) إذ ساهمت هذه الدراسات في تحديد موقع الفجوة التي ستغطيها الدراسة الحالية وتعزيز المصدر الموضوعي لمشكلة الدراسة وأهميتها.

الاختلاف: لقد اختلفت الدراسة عن معظم الدراسات السابقة في مجتمعها وعينتها وأداتها ومنهجها مثل دراسة عبد الحليم، (١٩٨٣) الشيخ، (١٩٩٨) ودراسة الثبيتي، (١٩٩٨) ودراسة milkman (1997) ودراسة Ordonez (2000) ودراسة lovat (2003).

التميز: تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة في ما يلي :-

- في مجتمعها وعينتها:- إذ طبقت هذه الدراسة على الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة بينما أجريت الدراسات السابقة على مجتمعات أخرى إذ تعد هذه الدراسة - حد علم الباحثين- بأنها الدراسة الأولى من نوعها وفي ميدانها الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة).
- في أداتها:- إذ طورت الدراسة الحالية أداتين من منظور نظمي على هدى النموذج الذي خرجت به دراسة كيفز (keeves) الوارد في دراسة (الشيخ،١٩٩٨).

وفي ضوء مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة فإن الدراسة الحالية انطلقت من المسلمات الآتية: أنّ ثمة فجوة واضحة وجلية بين نتائج البحث العلمي وصانعي القرارات في ميدان التعليم الجامعي، تزداد هوة هذه الفجوة بمعيقات متنوعة، استجلاء هذه المعيقات ضرورة وأولوية من أولويات العمل في ميدان التعليم الجامعي، لا يتصدر الإنفاق على البحث العلمي تلك المعيقات بقدر ما تتعلق المسألة بتنظيم شتات منظومة البحث العلمي وفق إستراتيجية تكفل توجيهها الوجهة المناسبة لاستثمارها والإفادة منها.

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الجزء وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها، وعينتها، وطريقة اختيارها، والأداة المستخدمة لجمع بياناتها، وإجراءات تطويرها، والخطوات اللازمة للتأكد من صدقها وثباتها، والإجراءات التطبيقيّة، والمعالجة الإحصائيّة المستخدمة في معالجة بيانات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

منهج الدراسة

استخدم الباحثان المنهج الوصفيّ المسحيّ، كونه الأنسب لأجراء مثل هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع رؤساء ونواب الرؤساء وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، البالغ عددهم (٩١٢) فردا موزعين على النحو الآتي: (٦٩) رئيس ونائب رئيس، (٢١٩) عميد كلية، (٦٢٤) رئيس قسم أكاديمي وذلك للعام الدراسي الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٤.

عينة الدراسة

تمّ اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائيّة الطبقية وبنسبة ١٦.٤٪ من عدد أفراد مجتمع الدراسة وبلغ عددهم (١٥٠) قائدا تربويا والجدول (١) يوضح توزع أفراد عينة الدراسة على متغيراتها.

جدول (١) توزع أفراد عينة الدراسة على متغيراتها

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
التخصص	علمي	٦٤	٤٢.٦٪
	إنساني	٨٦	٥٧.٣٪
الخبرة	اقل من ٥ سنوات	٣٦	٢٤٪
	٥ سنوات – اقل من ١٠ سنوات	٥٦	٣٧.٣٪
	١٠ سنوات فأكثر	٥٨	٣٨.٦٪
المسمى الوظيفي	رئيس جامعة نائب رئيس	١٢	٨٪
	عميد كلية	٣٦	٢٤٪
	رئيس قسم	١٠٢	٦٨٪
الجامعة	حكومية	٧٤	٤٩.٣٪
	خاصة	٧٦	٥٠.٦٪

١- يظهر من الجدول أعلاه أن فئة "إنساني" في متغير التخصص قد حصلت على النسبة الأكبر من العينة حيث حصلت على (٨٦) عينة من أصل العينة الكلية والبالغ عددها (١٥٠) أي بنسبة (٥٧.٣٪) أما فئة "علمي" فقد جاءت في المرتبة الثانية والتي حصلت على (٦٤) عينة من أصل العينة الكلية والبالغ عددها (١٥٠) عينة أي بنسبة (٤٢.٦٪) في متغير التخصص.

٢- يظهر من الجدول أعلاه أن فئة "١٠ سنوات فأكثر" في متغير الخبرة قد حصلت على النسبة الأكبر من العينة حيث حصلت على (٥٨) عينة من أصل العينة الكلية والبالغ عددها (١٥٠) أي بنسبة (٣٨.٦٪) أما فئة "اقل من ٥ سنوات" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة والتي حصلت على (٣٦) عينة من أصل العينة الكلية والبالغ عددها (١٥٠) عينة أي بنسبة (٢٤٪) في متغير الخبرة.

٣- يظهر من الجدول أعلاه أن فئة "رئيس قسم" في متغير المسمى الوظيفي قد حصلت على النسبة الأكبر من العينة حيث حصلت على (١٠٢) عينة من أصل العينة الكلية والبالغ عددها (١٥٠) أي بنسبة (٦٨٪) أما فئة "رئيس جامعة" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة والتي حصلت على (١٢) عينة من أصل العينة الكلية والبالغ عددها (١٥٠) عينة أي بنسبة (٨٪) في متغير المسمى الوظيفي.

٤- يظهر من الجدول أعلاه أن فئة "خاصة" في متغير المجال الجامعة قد حصلت على النسبة الأكبر من العينة حيث حصلت على (٧٦) عينة من أصل العينة الكلية والبالغ عددها (١٥٠) أي بنسبة (٥٠.٦٪) أما فئة "حكومية" فقد جاءت في المرتبة الثانية والتي حصلت على (٧٤) عينة من أصل العينة الكلية والبالغ عددها (١٥٠) عينة أي بنسبة (٤٩.٣٪) في متغير المسمى الوظيفي.

أداة الدراسة

لقياس معوقات توظيف القيادات الأكاديمية الجامعية لنتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات، فقد تمّ تطوير استبانة تكوّنت بصورتها النهائية من (٢٦) فقرة موزعة على النحو الآتي:

معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات وتم تقسيمه إلى ثلاثة مجالات:

المجال الأول: معوقات متعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية.

المجال الثاني: معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها.

المجال الثالث: معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية.

قام الباحثان بتطوير أداة من خلال اطلاعهما على الأدب النظري والدراسات السابقة في هذا المجال ومن الدراسات التي تم الاستفادة منها: دراسة بوكميش (٢٠١٤) ودراسة الشيخ (١٩٩٨)، نموذج keeves ودراسة العبيدي (٢٠١٠) والجدول (٢) يبين توزيع فقرات أدوات الدراسة على مجالاتها.

جدول (٢) توزيع فقرات أداة الدراسة (معوقات توظيف القيادات الأكاديمية الجامعية لنتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات) على مجالاتها

الأداة (المحور)	المجال	عدد الفقرات
معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات	معوقات متعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية	١٢
	معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها	٧
	معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية	٧
	الكلي	٢٦

وتمّ تدريج مستوى الإجابة عن كلّ فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسيّ، وحدّدت بخمسة مستويات على النحو الآتي: مستوًى موافق بشدة ويُعطى (٥) درجات، ومستوًى موافق ويُعطى (٤) درجات، ومستوًى محايد ويُعطى (٣) درجات، ومستوًى غير موافق ويُعطى (٢) درجتان، ومستوًى غير موافق بشدة ويُعطى (١) درجة واحدة، وتمّ استخدام مقياس الحكم على النتائج الذي قسّم إلى (عالٍ، متوسطٍ، منخفض) وفقا للمعيار الآتي:

$$1.33 = \frac{4}{3} = \frac{(1-5)}{3}$$

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة

عدد المستويات

وعليه، يكون مستوى الإجابة كالآتي:

منخفضًا إذا كان: $1 + 1.33 = 2.33$

متوسطًا إذا كان: $2.34 + 1.33 = 3.67$

مرتفعًا إذا كان: $3.68 - 5.00$

صدق أداة الدراسة

اعتمد الباحثان على المؤشرات الآتية للكشف عن صدق أداة الدراسة وهي على النحو الآتي :

أولاً: صدق المحكمين

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم عرضها بصورتها الأوليّة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والبالغ عددهم (١٢) عضوا من المتخصّصين من ذوي الخبرة والكفاية في الإدارة، والبحث العلمي، بهدف التأكد من وضوح الفقرات ومدى صلاحيّتها لقياس ما صمّمت لقياسه، ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وقد تمّ الأخذ بملحوظات لجنة المحكمين، كما تمّ اعتماد نسبة الموافقة ٧٥٪ فأكثر على الفقرة دليلا على صدقها، وتمّ بناءً على مقترحات أعضاء التحكيم تنقيح الأداة، وأصبحت في صورتها النهائيّة مكوّنة من (٢٦) فقره.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي

وقام الباحثان بإيجاد معامل الارتباط بين كل فقره من فقرات المقياس ودرجاتهم على المقياس ككل والجدول (٣) يوضح نتائج ذلك .

جدول (٣) معامل ارتباط فقرات مقياس معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في صنع القرارات بالدرجة الكلية

رقم الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	ن	رقم الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	ن
١	٠.٦٦	دالة إحصائيا◆	١٥٠	١٤	٠.٦٣	دالة إحصائيا◆	١٥٠
٢	٠.٤٢	دالة إحصائيا◆	١٥٠	١٥	٠.٤٠	دالة إحصائيا◆	١٥٠
٣	٠.٧١	دالة إحصائيا◆	١٥٠	١٦	٠.٤٤	دالة إحصائيا◆	١٥٠
٤	٠.٤٢	دالة إحصائيا◆	١٥٠	١٧	٠.٧٧	دالة إحصائيا◆	١٥٠
٥	٠.٧٣	دالة إحصائيا◆	١٥٠	١٨	٠.٨٠	دالة إحصائيا◆	١٥٠
٦	٠.٧٨	دالة إحصائيا◆	١٥٠	١٩	٠.٥٩	دالة إحصائيا◆	١٥٠
٧	٠.٨٣	دالة إحصائيا◆	١٥٠	٢٠	٠.٤٦	دالة إحصائيا◆	١٥٠
٨	٠.٥٢	دالة إحصائيا◆	١٥٠	٢١	٠.٣٩	دالة إحصائيا◆	١٥٠
٩	٠.٦١	دالة إحصائيا◆	١٥٠	٢٢	٠.٦١	دالة إحصائيا◆	١٥٠
١٠	٠.٥٩	دالة إحصائيا◆	١٥٠	٢٣	٠.٥٩	دالة إحصائيا◆	١٥٠
١١	٠.٣٦	دالة إحصائيا◆	١٥٠	٢٤	٠.٣٠	دالة إحصائيا◆	١٥٠
١٢	٠.٦٠	دالة إحصائيا◆	١٥٠	٢٥	٠.٢١	دالة إحصائيا◆	١٥٠
١٣	٠.٥٣	دالة إحصائيا◆	١٥٠	٢٦	٠.٤٩	دالة إحصائيا◆	١٥٠

يتضح من الجدول (٣) أن معاملات ارتباط بيرسون لعبارات أداة الدراسة بالدرجة الكلية أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات معوقات توظيف نتائج البحث العلمي

في صناعة القرارات بالدرجة الكلية موجبة وقد تراوحت بين (٠.٢١) في حدها الأدنى أمام العبارة رقم (٢٥) وبين (٠.٨٣) في حدها الأعلى أمام العبارة رقم (٧)، وأن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (٠.٠١) مما يشير إلى الاتساق الداخلي.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من الثبات، اعتمد الباحثان طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test–retest)؛ إذ تمّ توزيع الأداة على عدد من الأفراد في الجامعات الأردنية، وبلغ عددهم (٢٠) فردًا، من خارج عينة الدراسة، كما تمّت إعادة تطبيقها عليهم بعد مضي أسبوعين، فبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠.٨٣)، وهي قيمة مرتفعة ومقبولة لأغراض هذه الدراسة، كما تمّ استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach - Alpha) للاتساق الداخليّ، وكانت معاملات الثبات كما يأتي:

جدول (٤) قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات	٢٦	٠.٩٢

يظهر من الجدول (٤) إن قيمة قيم الثبات بطريقة كرونباخ ألفا جاءت مرتفعة وهي قيم مقبولة لأغراض البحث العلمي.

متغيّرات الدراسة

تضمّنت الدراسة مجموعة من المتغيّرات، وهي كالآتي:

١- المتغيّرات المستقلة الوسيطة:

تضمّنت الدراسة أربعة متغيّرات مستقلة، هي:

أولاً :- التخصص وله فئتان

(علمي - أنساني)

ثانياً :- الخبرة ولها ثلاثة مستويات

(أقل من ٥ سنوات)– (٥ سنوات أقل من ١٠سنوات) - (١٠ سنة فأكثر)

ثالثاً:- المسمى الوظيفي وله ثلاثة مستويات:-

(رئيس و نائب رئيس جامعة) – (عميد كلية) – (رئيس قسم)

رابعاً:- الجامعة وله فئتان:-

(حكومية - خاصة)

٢- المتغيّرات التابعة

معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في صنع القرارات لدى القيادات الأكاديمية الجامعية.

عرض النتائج

وتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة حسب أسئلتها وعلى النحو الأتي :-

للإجابة عن السؤال الأول والذي ينص على: **ما معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في صنع القرارات لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم؟** فقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد مجال معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في صنع القرارات.

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن مجالات الدراسة مجتمعة

الرقم	المجال	الترتيب	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	درجة المعيق
١	معوقات نظام أستثمار مصادر المعرفة البحثية في صناعة القرارات	٣	٣.٥٧	٠.٨٠	متوسطة
٢	معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية في صناعة القرارات	٢	٣.٦٠	٠.٨٣	متوسطة
٣	معوقات نظام الربط بين مصدر المعرفة البحثية وصانعي القرارات	١	٣.٦١	٠.٨٢	متوسطة
	الكلي		٣.٥٩	٠.٧٥	متوسطة

يتضح من الجدول (٥) إن مجال المعوقات في نظام استثمار مصادر المعرفة البحثية في صناعة القرار قد حظي بالمرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (٣.٥٧) وبانحراف معياري (٠.٨٠) وبدرجة متوسطة، وحصل مجال المعوقات في نظام المستخدمين للمعرفة البحثية في صناعة القرار على المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٦٠) وبانحراف معياري (٠.٨٣) وبدرجة متوسطة فيما حصل مجال المعوقات نظام الربط بين مصدر المعرفة البحثية وصانعي القرارات على المرتبة الأخيرة وبتوسط حسابي بلغ (٣.٦١) وبانحراف معياري بلغ (٠.٨٢) وبدرجة متوسطة. بينما حصلت المجالات جميعها على متوسط حسابي بلغ (٣.٥٩) وبانحراف معياري بلغ (٠.٧٥) وبدرجة متوسطة، والجدول رقم (٦) يوضح المعوقات للمجال الأول .

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن مجال المعوقات المتعلقة باستثمار مصدر المعرفة البحثية

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة المعيق
٨	أقتصار البحوث العلمية في السياق الجامعي على غايات الباحثين الفردية كالترقية والحصول على الدرجة العلمية وأبتعادها عن حاجات صناع القرار الحقيقية	١.٠٦	٣.٨٨	١	مرتفعة
١	قلة المخصصات المالية التي تدعم وجود شراكة حقيقية بين الجامعة ومؤسسات البحث العلمي المميزة	٠٩٧	٣.٧٨	٢	مرتفعة
٢	غياب التخطيط الاستراتيجي لتوجيه مؤسسات البحث العلمي المميزة لأجراء دراسات تشجيعية وتطويرية في السياق الجامعي	١.٠١	٣.٦٣	٣	متوسطة
٣	عدم وجود رؤية مشتركة واضحة لتوجية البحوث العلمية نحو حاجات الجامعة الحقيقية	١.١٨	٣.٥٧	٤	متوسطة
١٠	أغتراب كثير من نتائج البحوث العلمية عن واقع التعليم الجامعي	.٩٣	٣.٥٧	٥	متوسطة
٥	غياب الإستراتيجية الواضحة التي تحدد أولويات البحث العلمي في الجامعة	١.١٠	٣.٥٦	٦	متوسطة
٩	التكلفة الكبيرة المترتبة على توظيف نتائج البحوث العلمية في ضل الأزمات المالية التي تعاني منها الجامعة	.٩٦	٣.٥٦	٧	متوسطة
٧	قلة المخصصات المالية التي توفرها الجامعة لدعم المشاريع البحثية التطويرية الكبيرة	١.٠٥	٣.٥٥	٨	متوسطة
٤	تدني مستوى الدعم المقدم من قبل الجامعة لأعضاء الهيئة التدريسية لأجراء بحوث جماعية تحقق رؤية الجامعة ورسالتها	١.١٠	٣.٤٨	٩	متوسطة
١٢	أستناد صناعة القرارات في التعليم الجامعي إلى أطر مركزية شديدة	.٨٥	٣.٤٢	١٠	متوسطة
٦	تدني مستوى ثقة صناع القرار في الجامعة بنتائج البحوث التي تجرى في سياق التعليم الجامعي	١.٠٥	٣.٤٢	١١	متوسطة
١١	أستناد كثير من البحوث العلمية إلى فلسفات غربية واطر ثقافية لمجتمعات مغايرة	.٩١	٣.٤١	١٢	متوسطة
	الأداء الكلي	.٨٠	٣.٥٧		متوسطة

يظهر من الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت مرتفعة ومتوسطة ضمن مجال معوقات متعلقة باستثمار مصدر المعرفة البحثية لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة توظيف متوسطة بلغت (٣.٥٧) وبإنحراف معياري (.٨٠) حيث جاءت الفقرة (٨) التي تنص على "أقتصار البحوث العلمية في السياق الجامعي على غايات الباحثين الفردية كالترقية والحصول على الدرجة العلمية وأبتعادها عن حاجات صناع القرار الحقيقية " في المرتبة الأولى

بمتوسط حسابي (٣.٨٨) بدرجة توظيف مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (١) والتي تنص على "قلة المخصصات المالية التي تدعم وجود شراكة حقيقية بين الجامعة ومؤسسات البحث العلمي المميزة" بمتوسط حسابي (٣.٧٨) بدرجة توظيف مرتفعة كما جاءت الفقرة (٦) والتي تنص على "تدني مستوى ثقة صناع القرار في الجامعة بنتائج البحوث التي تجرى في سياق التعليم الجامعي" بمتوسط حسابي (٣.٤٢) في المرتبة قبل الأخيرة بدرجة توظيف متوسطة وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (١١) والتي تنص على "أستناد كثير من البحوث العلمية إلى فلسفات غربية واطر ثقافية لمجتمعات مغايرة" بمتوسط حسابي (٣.٤١) بدرجة توظيف متوسطة. والجدول رقم (٧) يوضح المعيقات للمجال الثاني .

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن مجال معوقات نظام الربط بين مصدر المعرفة البحثية ومستخدميها

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة المعيق
١٩	أقتصار الدوريات والمجلات المتخصصة على نشر البحوث العلمية كما هي دونما أن يكون هناك دوريات متخصصة تخاطب صناع القرار ومتخذيه	.٩١	٣.٦٤	١	متوسطة
١٨	عدم وجود أنظمة فرعية في الجامعة تتولى ترجمة نتائج البحوث العلمية على شكل أدلة وكتيبات عمل إرشادية توجه صانعي القرارات ومتخذيه في ميادين العمل الجامعي المختلفة	.٩٩	٣.٦٣	٢	متوسطة
١٦	عدم تأمين كوادر بشرية مؤهلة قادرة على العمل مع منتجي المعرفة البحثية لوضع الصيغ العلمية موضع التنفيذ	.٩٦	٣.٦٢	٣	متوسطة
١٣	غياب أنظمة دعم القرار المستندة إلى نتائج البحوث العلمية في الجامعات	.٩٦	٣.٦٢	٤	متوسطة
١٧	عدم وجود أنظمة فرعية في الجامعة يعمل فيها وسطاء بين متخذي القرار وصناعة ومنتجي المعرفة البحثية لتحويل نتائج البحوث العلمية إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ	.٩٣	٣.٥٨	٥	متوسطة
١٥	قلة أهتمام الجامعات بتوظيف نتائج البحوث العلمية في الأنظمة الفرعية للجامعة لتجويد العمل الجامعي وتطويره	.٩٨	٣.٥٨	٦	متوسطة
١٤	عدم وجود وحدات فرعية متخصصة في الجامعة تعمل على ترجمة المعارف البحثية	.٩٧	٣.٥٧	٧	متوسطة
	الأداء الكلي	.٨٢	٣.٦١		متوسطة

يظهر من الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت مرتفعة ومتوسطة ضمن مجال معوقات نظام الربط بين مصدر المعرفة البحثية ومستخدميها لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة توظيف متوسطة بلغت (٣.٦١) وبإنحراف معياري (٨٢.) حيث جاءت الفقرة (١٩) التي تنص على "أقتصار الدوريات والمجلات المتخصصة على نشر البحوث العلمية كما هي دونما أن يكون هناك دوريات متخصصة تخاطب صناع القرار ومتخذيه" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٦٤) بدرجة توظيف متوسطة وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (١٨) والتي تنص على "عدم وجود أنظمة فرعية في الجامعة تتولى ترجمة نتائج البحوث العلمية على شكل أدلة وكتيبات عمل إرشادية توجه صانعي القرارات ومتخذيه في ميادين العمل الجامعي المختلفة" بمتوسط حسابي (٣.٦٣) بدرجة توظيف متوسطة كما جاءت الفقرة (١٥) والتي تنص على "قلة أهتمام الجامعات بتوظيف نتائج البحوث العلمية في الأنظمة الفرعية للجامعة لتجويد العمل الجامعي وتطويره" بمتوسط حسابي (٣.٥٨) في المرتبة قبل الأخيرة بدرجة توظيف متوسطة وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (١٤) والتي تنص على "عدم وجود وحدات فرعية متخصصة في الجامعة تعمل على ترجمة المعارف البحثية" بمتوسط حسابي (٣.٥٧) بدرجة توظيف متوسطة. والجدول رقم (٨) يوضح المعيقات للمجال الثالث .

جدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن مجال معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية

الرقم	الفقرة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة المعيق
٢٠	عدم وجود جهات متخصصة بتجريب نتائج البحوث العلمية على الأنظمة الفرعية في الجامعة	.٨٦	٣.٨٣	١	مرتفعة
٢٢	تفاضل الجامعة بين قراراتها على أساس تماشيها مع الأنظمة والتعليمات وليس على هدى من نتائج البحوث العلمية	.٩٧	٣.٧٨	٢	متوسطة
٢٥	أقتصار توظيف نتائج البحوث العلمية في القرارات المتعلقة بشأن الممارسات التدريسية على مبادرات فردية	.٩٨	٣.٦٣	٣	متوسطة
٢١	أستناد القرارات المتخذة لحل المشكلات في السياق الجامعي إلى الأطر المركزية وليس إلى نتائج البحوث العلمية	.٩٥	٣.٥٨	٤	متوسطة
٢٦	عدم استناد متخذي القرارات في الجامعة إلى توظيف نتائج البحوث العلمية في مسح حاجات العاملين	.٩٨	٣.٥٦	٥	متوسطة
٢٤	غياب آليات الدعم والتعزيز لمستخدمي المعرفة البحثية من أعضاء هيئة التدريس في ميادين عملهم	١.٠٣	٣.٤٤	٦	متوسطة
٢٣	تعد التكلفة المالية لتوظيف نتائج البحوث العلمية المعيار الذي يعتمده متخذو القرار في الجامعات لتوظيفه	.٩٥	٣.٤١	٧	متوسطة
	الأداء الكلي	.٨٣	٣.٦٠		متوسطة

يظهر من الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت مرتفعة ومتوسطة ضمن مجال معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة توظيف متوسطة بلغت (٣.٦٠) وبإنحراف معياري (٨٣).حيث جاءت الفقرة (٢٠) التي تنص على "عدم وجود جهات متخصصة بتجريب نتائج البحوث العلمية على الأنظمة الفرعية في الجامعة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٨٣) بدرجة توظيف مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة (٢٢) والتي تنص على "تفاضل الجامعة بين قراراتها على أساس تماشيها مع الأنظمة والتعليمات وليس على هدى من نتائج البحوث العلمية" بمتوسط حسابي (٣.٧٨) بدرجة توظيف مرتفعة كما جاءت الفقرة (٢٤) والتي تنص على "غياب آليات الدعم والتعزيز لمستخدمي المعرفة البحثية من أعضاء هيئة التدريس في ميادين عملهم " بمتوسط حسابي (٣.٤٤) في المرتبة قبل الأخيرة بدرجة توظيف متوسطة وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (٢٣) والتي تنص على "تعد التكلفة المالية لتوظيف نتائج البحوث العلمية المعيار الذي يعتمده متخذو القرار في الجامعات لتوظيفه" بمتوسط حسابي (٣.٤١) بدرجة توظيف متوسطة.

للإجابة عن السؤال الثاني والذي ينص على: **هل تختلف استجابات القيادات الأكاديمية عن معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صنع القرارات عند مستوى دلالة (α =0.05) باختلاف مسماهم الوظيفي (رئيس جامعة، نائب رئيس جامعة، عميد كلية، رئيس قسم) تخصصاتهم (علمي، إنساني) خبراتهم (أقل من ٥ سنوات) (٥ سنوات أقل من ١٠ سنوات) (١٠ سنوات فأكثر) الجامعة التي يعملون بها (رسمية، خاصة) ؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات القيادات الأكاديمية الجامعية لمعوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات حسب متغيرات (التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الجامعة) والجدول (٩) يوضح ذلك.

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في صنع القرارات حسب متغيراتها

المتغير	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التخصص	علمي	٣.٨٠	٠.٦٥
	إنساني	٤.٤٥	٠.٣٩
المسمى الوظيفي	رئيس جامعة نائب رئيس	٢.٤٢	٠.٦١
	عميد كلية	٣.٢٥	٠.٥٣
	رئيس قسم	٣.٥٧	٠.٥١
سنوات الخبرة	اقل من ٥ سنوات	٢.٧٩	٠.٦٩
	٥ سنوات – اقل من ١٠ سنوات	٣.٢٤	٠.٧٠
	١٠ سنوات فأكثر	٤.٠٠	٠.٥٠
الجامعة	حكومية	٣.٤٤	٠.٤٩
	خاصة	٣.٧٢	٠.٦٠

تشير البيانات الواردة في الجدول (٩) إلى وجود فروقات ظاهرية في المتوسطات لتقديرات القيادات الأكاديمية الجامعية لمعيقات توظيف نتائج البحوث في صنع القرارات حسب متغيرات الدراسة (التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الجامعة) وللكشف في ما إذا كانت هذه الفروقات ذات دلالة إحصائية تم استخدام اختبار(hotelling trace) و (**wilks lambda**) والجدول (١٠) يبين ذلك.

جدول (١٠) الفروقات بين إجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	الفئات	الاختبار	مستوى الدلالة
التخصص	علمي	Hotellings trace	٠.٠٢٢ ❖ دالة إحصائيا
	إنساني		
المسمى الوظيفي	رئيس جامعة (نائب رئيس)	Wilks lambda	٠.٢٨٣ غير دالة إحصائيا
	عميد كلية		
	رئيس قسم		
سنوات الخبرة	اقل من ٥ سنوات	Wilks lambda	٠.١٥٣ غير دالة إحصائيا
	من ٥ – اقل من ١٠ سنوات		
	١٠ سنوات فأكثر		
الجامعة	حكومية	Hotellings trace	٠.٤١١ غير دالة إحصائيا
	خاصة		

١- يظهر من الجدول (١٠) أن الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة في ما يتعلق بمتغير التخصص كانت ذات دلالة إحصائية في مجالات الدراسة بين فئة (علمي وإنساني) حيث كانت قيمة مستوى الدلالة اقل من (α=0.05) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لمتغير المجال الأكاديمي (٠.٠٢٢) وبالرجوع إلى قيم المتوسطات الحسابية نجد أن الفروق كانت لصالح فئة (إنساني) حيث حصلت على متوسط حسابي (٤.٤٥) بينما حصلت فئة (علمي) على متوسط حسابي (٣.٨٠).

٢- يظهر من الجدول (١٠) أن الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة في ما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي لم تكن ذات دلالة إحصائية في مجالات الدراسة حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أعلى من (α=0.05) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لمتغير (المسمى الوظيفي) (٠.٢٨٣).

٣- يظهر من الجدول (١٠) أن الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة في ما يتعلق بمتغير الخبرة لم تكن ذات دلالة إحصائية في مجالات الدراسة حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أعلى من (α=0.05) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لمتغير (خبراتهم) (٠.١٥٣)

٤- يظهر من الجدول (١٠) أن الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة في ما يتعلق بمتغير الجامعة لم تكن ذات دلالة إحصائية في مجالات الدراسة حيث كانت قيمة مستوى الدلالة أعلى من (α=0.05) حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لمتغير (الجامعة) (٠.٤١١).

مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :

مناقشة نتائج السؤال الأول والذي ينص على: ما معوقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صنع القرارات لدى القيادات الأكاديمية الجامعية من وجهة نظرهم؟

١- مجال المعوقات المتعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية في صناعة القرارات.

أظهرت النتائج أن المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت مرتفعة ومتوسطة ضمن مجال معوقات متعلقة باستثمار مصدر المعرفة البحثية لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة توظيف متوسطة بلغت (٣.٥٧) وبإنحراف معياري (.٨٠)حيث جاءت الفقرة (٨) التي تنص على "أقتصار البحوث العلمية في السياق الجامعي على

غايات الباحثين الفردية كالترقية والحصول على الدرجة العلمية وأبتعادها عن حاجات صناع القرار الحقيقية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٨٨) وبدرجة مرتفعة.

ويمكن أن تعود هذه النتائج إلى أن الغرض من البحث العلمي لدى الأكاديميين العاملين في الجامعة هو غرض شخصي محصور بالسعي نحو الحصول على درجة أعلى في السلم الوظيفي أو الحصول على حافز مادي وهذا عائد إلى غياب ثقافة البحث العلمي وأهميته في تطوير المجتمع ودعم عجلة التنمية وتحسين نوعية مخرجات العمل والارتقاء بمستوى أدائه بما يليق بمتطلبات عصر المعرفة، لأنّ عمل البحوث العلمية لا يقوم على وجهة نظر الأكاديمي وغرضه من هذا البحث، بل من منظور المستفيد المتلقي للخدمة البحثية، فالهدف الأساسي من البحث العلمي لدى الأكاديميين الخروج بتوصيات ونتائج تقوم على دعم استخدام أساليب ابتكارية، وتوليد أفكار، والتخطيط الأمثل؛ للوصول للحل الأمثل والقرار الأمثل والملائمة لعملية التطبيق والتنفيذ لهذه القرارات. وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (١١) والتي تنص على "أستناد كثير من البحوث العلمية إلى فلسفات غربية واطر ثقافية لمجتمعات مغايرة" بمتوسط حسابي (٣.٤١) وبدرجة متوسطة.

وقد يعزى ذلك إلى أن حصول هذه الفقرة على أدنى متوسط لأن الأبحاث العلمية المنشورة في الجامعات ما هي إلا دراسات مرتبطة بدراسة واقع وظاهرة تلامس الواقع الفعلي لهذه الجامعات ومجتمعاتها، مستفيدة من تجارب دراسات غربية وذلك من اجل دعم البحث العلمي والوقوف على درجة مصداقية اكبر لهذا البحث وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة علي (٢٠١٣) التي أظهرت أن انه يوجد مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، بسبب عدم وجود استراتيجيات وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا، للاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة.

٢- مجال معوقات نظام الربط بين مصدر المعرفة البحثية ومستخدميها.

أظهرت نتائج أن المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت متوسطة ضمن مجال معوقات نظام الربط بين مصدر المعرفة البحثية ومستخدميها لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة متوسطة بلغت (٣.٦١) وبإنحراف معياري (.٨٢)حيث جاءت الفقرة (١٩) التي تنص على "أقتصار الدوريات والمجلات المتخصصة على نشر البحوث العلمية كما هي دونما أن يكون هناك دوريات متخصصة تخاطب صناع القرار ومتخذية " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٦٤) وبدرجة متوسطة.

ويرجع الباحثان هذه النتائج إلى عدم وجود جهة ناظمة تعمل على التنسيق بين الدوريات والمجلات المتخصصة وبين صناع القرار، وعدم اهتمام القيادات من صناع القرار بمتابعة ما تنشره هذه الدوريات من أبحاث قد تفيد في صنع القرار كما يعيد الباحثان هذه النتائج إلى صعوبة الاطلاع والتصفح لهذه الدوريات وربط إمكانية الاطلاع والتصفح بمقابل مادي وكذلك تعقيد الإجراءات المرتبطة بهذه الدوريات ومتابعتها وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (١٤) والتي تنص على "عدم وجود وحدات فرعية متخصصة في الجامعة تعمل على ترجمة المعارف البحثية" بمتوسط حسابي (٣.٥٧) بدرجة متوسطة. ويعيد الباحثان ذلك إلى عدم وجود كادر مؤهل ومختص لترجمة البحوث العلمية أو أن أغلب البحوث العلمية في الجامعة تكون بعيدة عن حاجات صناع القرار لذا فلا داعي لترجمتها إلا إذا نشرت وحكمت في مجلات في خارج الدول العربية. كما أن الترجمة تحتاج إلى كلفة عالية وميزانية خاصة كعنصر أساسي من ميزانية البحث العلمي في الجامعات وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة بوكميش (٢٠١٤) التي أشارت إلى التغلب على المعوقات التالية : تحديد أهداف واضحة للتنمية ورسم استراتيجيات واضحة للبحث العلمي والعمل على تفعيل الشراكة والتعاون بين هيئات البحث العلمي والبيئة المحيطة وضرورة ربط نتائج البحث العلمي بالتنمية وإدراك أهمية البحث العلمي وتشجيع إنتاج البحث العلمي التطبيقي الإجرائي.

٣- مجال معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية.

المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة جاءت مرتفعة ومتوسطة ضمن مجال معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بدرجة توظيف متوسطة بلغت (٣.٦٠) وبإنحراف معياري (.٨٣) حيث جاءت الفقرة (٢٠) التي تنص على "عدم وجود جهات متخصصة بتجريب نتائج البحوث العلمية على الأنظمة الفرعية في الجامعة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٨٣) وبدرجة مرتفعة.

ويرجع الباحثان ذلك إلى أن الجامعات تفتقر إلى جهات ومسؤولين عن تجريب وتحكيم وتطبيق نتائج البحوث العلمية وذلك بسبب عدم تفرغ أشخاص من ذوي الكفاءة ليقوموا بذلك أو عدم تخصيص ميزانية تسمح لهم بتجريب نتائج البحوث العلمية. وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (٢٣) والتي تنص على "تعد التكلفة المالية لتوظيف نتائج البحوث العلمية المعيار الذي يعتمده متخذو القرار في الجامعات لتوظيفه" بمتوسط حسابي (٣.٤١) وبدرجة متوسطة. ويعيد الباحثان ذلك إلى أن التكلفة المالية لا تعد عائقا كبيرا في وجه من يوظف نتائج البحوث العملية لأن التكاليف المالية تعود على الإدارة لكن متخذي القرار نفسهم ربما لا يجدون الوقت الكافي للرجوع إلى كافة نتائج البحوث العلمية وأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات أو ربما ليس لديهم المهارات والكفايات الخاصة بهذا المجال وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة علي، (٢٠١٣) التي أظهرت انه يوجد مشكلة جسيمة

في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، بسبب عدم وجود استراتيجيات وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا.

مناقشة نتائج السؤال الثاني والذي ينص على :-

"هل تختلف استجابات القيادات الأكاديمية عن معوقات توظيف القيادات الأكاديمية لنتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات" عند مستوى دلالة (α =0.05) باختلاف مسماهم الوظيفي، (رئيس جامعة، نائب رئيس جامعة، عميد كلية، رئيس قسم) تخصصاتهم، (علمي، إنساني) خبراتهم، (أقل من٥ سنوات) (٥ سنوات أقل من ١٠ سنوات) (١٠سنوات فأكثر) الجامعة التي يعملون بها، (رسمية، خاصة)؟"

أولا:- المسمى الوظيفي

أظهرت النتائج أن الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة في ما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفة لم تكن ذات دلالة إحصائية في جميع المجالات. ويعزو الباحثان ذلك إلى أن كافة القيادات الأكاديمية الجامعية (رئيس ونائب رئيس جامعة، وعميد كلية، ورئيس قسم) يسعون إلى الوصول إلى التغلب على المعيقات التي تحول دون توظيف نتائج البحوث العلمية في صنع القرارات لما لنتائج البحوث العلمية من أهمية كبيرة في مساعدتهم في صنع القرارات وبالتالي انعدم الفرق الذي يعزى إلى هذا المتغير.

ثانيا:- التخصص

أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المحور الذي ينص على "معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في صنع القرارات لدى القيادات الأكاديمية الجامعية" لصالح فئة (إنساني) ويعزو الباحثان ذلك إلى أن الرؤساء الذين تخصصاتهم إنسانية ربما يدركون تعقد مدخلات النظام التعليمي وكثرة متغيراته أكثر من القيادات الأكاديمية أصحاب التخصص العلمي مما انعكس على استجاباتهم وأحدث هذا الفرق.

ثالثا:- سنوات الخبرة

أظهرت النتائج انه لم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة.

ويعزو الباحثان ذلك إلى أن كل من أصحاب الخبرة (أقل من٥ سنوات) (٥ سنوات أقل من ١٠ سنوات) (١٠ سنوات فأكثر) يسعون إلى الوصول إلى التغلب على المعيقات التي تحول دون توظيف نتائج البحوث العلمية في صناعة القرارات لما لها من أهمية كبيرة من وجهة نظرهم. إذ أنَّ

الخبرة لم تسعفهم في ظل تشابه ظروف الجامعات وطبيعة معاناتها فيما يتعلق بمعيقات توظيف نتائج البحوث العلمية في صنع القرارات، لذا انعدمت الفروق فيما يتعلق بهذا المتغير.

رابعا:- الجامعة

أظهرت النتائج أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في المحور الذي ينص على "معوقات توظيف نتائج البحث العلمي في صناعة القرارات لدى القيادات الأكاديمية الجامعية" لصالح فئة (حكومية). ويعيد الباحثان ذلك إلى أن فئة الجامعات الحكومية تفتقر إلى الموارد والميزانيات الكافية في رصد وتطبيق نتائج الأبحاث العلمية وتجريبها والاستفادة منها وأيضا ربما انه لا يوجد كوادر مخصصة لذلك وأن الجامعات الحكومية لا تدعم البحث العلمي بشكل كافٍ في حرمها في ظل ما تعانيه تلك الجامعات من أزماتٍ مالية خانقة في الوقت الراهن في حين أنّ الجامعات الخاصة قطعت شوطاً لا يستهان به في مجال تطبيق معايير الاعتماد والجودة التي تؤكد أهمية إجراء الدراسات والبحوث العلمية كمتغير من متغيرات التمايز بينها.

التوصيات

في ضوء ما سبق من نتائج أوصى الباحثان بما يلي:

- بناء خطة إستراتيجية توضح أولويات البحث العلمي في الميادين المختلفة وتوجهها وتدعمها.
- إيجاد شراكة حقيقية بين الجامعات والقطاع الخاص في مجال توظيف نتائج البحوث العلمية في تلك الميادين لدعمها واستثمار نتائجها.
- توجيه بحوث أعضاء هيئة التدريس نحو ميدان التعليم الجامعي لتقديم حلول للمشاكل المختلفة واعتبار ذلك شرط من شروط التقدم في السلم الوظيفي.
- توزيع أعضاء هيئة التدريس على فرق بحثية تتناول أهداف الخطة الإستراتيجية للجامعة تبصر نتائجها صانعي القرار في تلك الجامعات بسبل الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف والمعيقات التي تعترضها.
- إيجاد وحدات فرعية متخصصة في الجامعات تعمل على ترجمة المعارف البحثية ونتائج البحوث العلمية إلى إجراءات فنية وإدارية تخدم صناعة القرار.
- تخصيص ميزانية كافية لتجريب وتطبيق وتوظيف نتائج البحوث العلمية في صنع القرار.

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم، عبد الحميد (٢٠١٢). **البحث العلمي- مفهومه - أدواته - تصميمه**، الرياض: دار الزهراء، ط٢.

٢. اعبيان، هاله حامد (٢٠١٢). **دور الجامعات الفلسطينية بجامعه محافظه غزه في دعم البحث العلمي وسبل تحسينه**، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية، الجامعة الإسلامية - غزة، غزة، فلسطين.

٣. بوكميش، لعلى (٢٠١٤). معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد١٢، جامعة ادرار، الجزائر.

٤. الثبيتي، علي حامد (١٩٩٨). معوقات تطبيق نتائج البحوث التربوية في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، **مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي إلى أين**، الأردن، عمان.

٥. الجرجاوي، زياد وشريف حماد (٢٠٠٥). **معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة ودور الجامعة في تطويره**، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية، القدس، فلسطين.

٦. الجعافرة، سحر (٢٠١٤). **التماثل التنظيمي لدى عمداء الكليات ورؤساء الأقسام في جامعات جنوب الأردن وعلاقته بالرضا الوظيفي**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

٧. الجمعية الأردنية للبحث العلمي، (٢٠١٦)، ندوة بعنوان: **معوقات البحث الاجتماعي التطبيقي**، بتاريخ ١٠/٢٨ متاحة على الرابط www.jssr.jo تم استرجاعها بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٦.

٨. جوان(٢٠١٤). معوقات توظيف البحث العلمي، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية**، العدد ١٢.

٩. حسان، حسن، والعجمي، محمد (٢٠١٣). **الإدارة التربوية**، الأردن، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

١٠. الحياري، حسن، العقيل، عصمت (٢٠١٤). دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة- **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، المجلد ١٠، العدد ٤.

١١. الخطيب، احمد (٢٠١٠). **البحث العلمي والتعليم العالي**، الأردن، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

١٢. الرفاعي، سميرة، وجبران، علي محمد، والشبول، أسماء خليفة. (٢٠١٥). مشكلات البحث العلمي في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، **المجلة التربوية**، الكويت، العدد (١١٤)، مجلد (٢٩)، ص٣٠١-٣٥٤.

١٣. الزعبي، عبد الله (٢٠١٧). محاضرة بعنوان: **أهمية البحث العلمي وآلية الاستفادة من صندوق دعم البحث العلمي في المشاريع البحثية**، بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٣١، جامعة الشرق الأوسط، متاحة على الرابط alrai.com>article تم استرجاعها بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٧.

١٤. الشطناوي، جميل (٢٠١٤). فاعلية القرارات المتخذة في مجالس الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، مجلد (١٠)، عدد (٣).

١٥. الشيخ، عمر (١٩٩٨). التجسير بين البحث التربوي وقرارات التنفيذ، **مؤتمر البحث التربوي في الوطن العربي إلى أين؟** وزاره التربية والتعليم، الأردن: عمان

١٦. عبد الحليم، احمد المهدي (١٩٨٣). **العلاقة بين البحث التربوي وقرارات التنفيذ، ندوه عمداء كليات التربية**، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

١٧. العبيدي، محمد جاسم، والعبيدي، آلاء محمد (٢٠١٠). **طرق البحث العلمي**، الأردن، عمان: دار ديبونو للنشر والتوزيع.

١٨. العساف، جمال عبد الفتاح، (٢٠١٠). أثر العولمة على البحث العلمي (دراسة تحليلية) **مجلة جامعة اربد الأهلية**، الأردن، اربد، العدد الأول، مجلد (٢١).

١٩. عمر، مضر خليل (٢٠١١). تشخيص مشكلة البحث العلمي، **مجلة آداب**، البصرة، العدد(٥٩)، جامعة ديالي.

٢٠. مسلم، زهرة (٢٠٠٤). اتخاذ القرارات الأكاديمية وعلاقته ببعض الأساليب المزاجية لدي أعضاء هيئه التدريس في الجامعات، **مجله العلوم النفسية والتربوية**، العدد (١٠٢) مجلد (٢٤).

٢١. المعجم الوسيط. (٢٠٠٤). مجمع اللغة العربية، دار مكتبة الشروق الدولية.

٢٢. الملثم، نجاة، الجاك، علي، عبد الرحيم، عوض سلمان، عبدالله محمد، الأمين، محمد الحسن، وإبراهيم، حسن حسين (٢٠١١) ورشة **عمل البحث العلمي بجامعة الجزيرة الواقع المشكلات**، جامعة الجزائر.

المراجع الانجليزية

23. **A**bu-**H**atab, (1997). psychology in Egypt: Arab and Islamic perspectives unfulfilled hopes and hopefull fulfillment: **European psychologist**., 2, p356-365.
24. Bland, C. & Ruffin, M. (1992). Characteristics of a productive research environment: Literature review. **Academic Medicine**, (57),p 385- 391.
25. Celia Almeida &Ernesto Báscolo,(2006). Use of research results in policy decision-making ,formulation, and implementation: a review of the literature, http://www.scielosp.org/scielo.php?pid=S0102311X2006001300002&script=sci_arttext Jan. 2006 Vol 22, Issue 1, pp 7-18.
26. **D**onmoyer,**R**.(1996).this Issue :a focus on education reform and the role of research in the reform process . **education researcher**,25(7) p 4-5.
27. **k**ennedy,**M**.(1997). The connection between research and practice. **Educational researcher**,26(7), p 4-6.
28. **L**ovat, **T**erence(2003**). The relationships between research and decision making in education: An empirical investigation**. August 2003, Volume 30, Issue 2, pp 43-55.
29. Maclean,Rupert(1997) **Asia: The impact of educational research on decision making**. December 1997, Volume 27, Issue 4, pp 645-654.
30. **M**ilkman**, K**atherine L. ,(2009). Dolly Chugh, and Max H. Bazerman How Can Decision

31. Making Be Improved (2009). **Perspectives on Psychological Science**. Volume 4, Issue 4, pp 379-383 http://pps.sagepub.com/content/4/4/379.short

32. Ordonez, Victor (2000). **The Impact of Educational Research on Decision Making and Practice**. International Handbook of Educational Research in the Asia-Pacific Region, Volume 11, Issue 3 of the series Springer International Handbooks of Education pp 1181-1191.